

المصدر: موقع دويتشة فيله الألمانية

التاريخ: ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨

مطالب بتوسيع صلاحيات البحرية الألمانية لمواجهة القرصنة في القرن الأفريقي

مع تزايد عمليات القرصنة في القرن الأفريقي، حيث تتمركز قوات بحرية ألمانية في إطار عملية "الحرية الدائمة" لمحاربة الإرهاب يطرح التساؤل حول طبيعة مهام هذه القوات التي لم تفلح لا في ضبط شبكات إرهابية ولا في التصدي للقرصنة.

تشارك البحرية الألمانية في "عملية الحرية الدائمة" التي تقودها الولايات المتحدة في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، بمراقبة الملاحة البحرية في منطقة القرن الأفريقي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومنذ موافقة البرلمان الألماني/ بوندستاغ على نشر هذه القوات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، يقوم نحو ١٤٠٠ جندي من عناصر البحرية الألمانية بدوريات منتظمة بهدف حماية ومراقبة خطوط المواصلات البحرية في منطقة القرن الأفريقي. كما تقوم هذه العناصر بتفتيش السفن التجارية المشبوهة من أجل الحد من الاتجار بالسلع المحظورة ونقلها لغرض دعم الإرهاب الدولي، ومن جملتها تجارة المخدرات والذخيرة والمعدات العسكرية بما فيها الأسلحة. وفي حال ضبط هذه المواد على متن إحدى السفن، يتم تحويل الباخرة إلى ميناء جيبوتي لإجراء تحقيقات إضافية.

لكن هذه القوات، ومنذ وصولها إلى منطقة القرن الأفريقي لتعزيز القوات الدولية المتواجدة هناك، لم تنجح حتى الآن في القبض على شبكات إرهابية. كما أن وجودها لم يساهم إلى حد ما في توفير الأمن في تلك المنطقة، حيث تكثر جرائم قرصنة السفن التجارية واليخوت السياحية. وعلى ضوء ذلك بدأت تطرح تساؤلات في أوساط الرأي العام الألماني حول المغزى من تواجدتها هناك وعدم تدخلها لتعقب القراصنة، لاسيما أن عددا من السياح الألمان اختطفوا في مياه المنطقة.

إشكاليات قانونية في وجه التصدي للقرصنة

إن اقتصر صلاحيات البحرية الألمانية على تقديم المساعدة للسفن المهددة من قبل القراصنة في حالة طلب الإغاثة فقط يستند على طبيعة التفويض الممنوح لها من قبل البرلمان. ويحصر هذا التفويض، الذي يستند على القوانين الألمانية، عملها في مراقبة خطوط المواصلات البحرية وحمايتها من الشبكات الإرهابية. أما محاربة القراصنة وتعقبهم فتدخل ضمن مهام الشرطة الاتحادية التي تنحصر صلاحياتها من حيث المبدأ داخل حدود ألمانيا بما في ذلك مياهها الإقليمية. ويرى مفتش البحرية الألمانية الأميرال فولفغانغ نولتينغن في تصريح سابق لمجلة "دير شبيغل" الألمانية أن قيام الجيش بهذه المهام يستدعي أولا تعديل المادة ٨٧ من الدستور الألماني.

مطالب بالتصدي للقرصنة في القرن الأفريقي

وفي أحدث اعتداء قبالة السواحل الصومالية هاجم قراصنة الأسبوع الماضي سفينة ألمانية كان على متنها طاقم مكون من ١٣ شخصا يحملون جنسيات أجنبية وقاموا باختطافهم. وعلى ضوء ذلك طالبت نقابة "فيردي" الألمانية للعاملين في قطاع الخدمات بتوسيع مهام جنود البحرية الألمانية في القرن الأفريقي لتشمل أيضا مكافحة جرائم القرصنة. وفي تصريح له لصحيفة "نوردفيست تسايتونج" الألمانية، حث كارل هاينس بيزولد، خبير شئون البحرية في النقابة، المسؤولين الألمان على ضرورة تفويض وحدات البحرية الألمانية المرابطة في القرن الأفريقي بمكافحة جرائم القرصنة، مشيرا في ذات الوقت إلى أن نقابته بعثت رسائل إلى الوزارات الألمانية المعنية لتوضيح موقفها من الأمر. لكن خبراء يرون أن الحل الأمثل يكمن في أن تخرج الصومال من دوامة العنف الداخلي لتتحول إلى دولة مؤسسات بشكل يمكنها من مراقبة سواحلها وبسط الأمن فيها.